الأنباء
الخميس 19 فبراير 2015

علي الغانم مترئسا أعضاء الغرفة خلال اللقاء

خلال زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني والوفد المرافق

«الغرفة» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع فلسطين

اعضاء الوفد الفلسطيني خلال اللقاء

ثمّن علي الغانم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني د.رامي الحمدالله والوفد المرافق له، مؤكدا اهتمام وحرص الغرفة على تفعيل التبادل التجاري، مشيرا إلى ضرورة الاستمرار في بذل هذه الجهود من كلا الطرفين والتوسع في المجالات والمنتجات حتى تتطور العلاقات الاقتصادية والتي يطمح اليها القطاع الخاص في كلا البلدين.

ولفت الى أن على الجانب الفلسطيني عرض المزيد من الفرص الاستثمارية المدروسة والمنتجات الفلسطينية التي لها سوق واعد بالكويت، وضرورة تطوير الصناعات الفلسطينية والتنويع في المجالات بما يتناسب مع الإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها فلسطين، وستقوم الغرفة بعرض هذه الفرص على الشركات الكويتية، وكذلك استعداد الغرفة لاستقبال الوفود التجارية الفلسطينية ولقاء نظرائهم من رجال الأعمال الكويتيين.

من جانبه، شكر رئيس الوزراء الحمدالله، الغانم على حفاوة الاستقبال، مشيرا إلى عمق العلاقات بين الغرفة بالكويت واتحاد غرف التجارة الفلسطينية، مؤكدا أهمية التواصل وتبادل المعلومات لتفعيل وزيادة التعاون التجاري بين البلدين الشقيقين وتوفير الفرص الواعدة للمستثمرين وعرضها عن كثب من خلال زيارة الوفود المتبادلة والمنتديات الاقتصادية، كما استعرض رئيس الوزراء أهم الصادرات الفلسطينية (الحجر، الرخام، زيت الزيتون، والصابون الفلسطيني)، متمنيا أن تسعى الغرفة إلى ترويج الصناعات الفلسطينية في السوق الكويتية. كما أشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة الفلسطينية تسعى الى فتح مركز تجاري فلسطيني بالكويت بهدف الترويج للمنتجات الفلسطينية وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة.

وقد أشاد بمعرض الصناعات الفلسطينية الذي أقيم في الكويت العام الماضي والذي حقق نجاحا كبيرا، متمنيا للمعرض المقبل الذي سيقام خلال شهر أبريل هذا العام مزيدا من النجاح.

من جانب آخر، قدم دولة رئيس الوزراء دعوة لرئيس وأعضاء الغرفة لزيارة رام الله وعقد لقاء يجمع أصحاب الأعمال والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة.

في ندوة لـ «كتلة حماية صغار المساهمين»

بدر الملا عن بعض تعديلات مواد قانون هيئة أسواق المال: «دسوا بها السم في العسل»

د.بدر الملا أثناء حديثه عن تعديلات قانون أسواق المال

فهد الشريعان متحدثا خلال الندوة وبجانبه عدنان الدليمي ود.بدر الملا (أحمد علي)

شريف حمدي

وصف أستاذ القانون والمتخصص في أسواق المال د.بدر الملا بعض تعديلات مواد قانون هيئة أسواق المال التي سيتم التصويت عليها في مجلس الأمة بأنها شهدت «دس السم في العسل».

وأكد د.الملا خلال مشاركته في ندوة حماية حقوق صغار المساهمين التي نظمتها «كتلة حماية صغار المساهمين» مساء أول من أمس بمقرها بالعديلية، أن التعديلات التي قدمت للنواب قبل نحو عام تقريبا كانت تهدف إلى منح هيئة أسواق المال سلطة القرار بإلزام رؤساء الشركات شراء أسهم صغار المساهمين حال رغبتهم في الانسحاب الاختياري من البورصة، موضحا أن الوضع الحالي للقانون لا يلزم الشركات برد حقوق صغار المساهمين.

وقال الملا ان التعديلات على قانون هيئة أسواق المال لم تكن في أولويات نواب مجلس الأمة، مشيرا إلى أنه بعد خوض معركة شرسة تمت الاستجابة لطلب تعديل المواد التي تحتاج إلى تغيير، مشيرا إلى أن تغيير مجلس مفوضي هيئة السوق لم يكن ليتم إلا نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلت. وأضاف الملا أن من سعوا لحجب بعض ما نريد من تعديلات على القانون خرجوا من هيئة السوق وبعض المواد فرضت نفسها للتعديل، مشيرا إلى أنه كانت هناك قوافل من الإحالات للنيابة تتم بصورة غير مدروسة وتعسفية في تطبيق القانون وفي الوقت الحالي ونتيجة للجهود التي بذلت بدأت الإحالات تتراجع ويتم دراستها بصورة أفضل من السابق. وذكر الملا أن جهود التحركات المنظمة منذ العام الماضي، وكذلك جهود كتلة صغار المساهمين نتج عنها خشية من بعض رؤساء مجالس الإدارات، حيث بدأت تظهر هواجس من جانب رؤساء الشركات تخوفا من صغار المساهمين لحضور الجمعيات العمومية والمطالبة بحقوقهم على نحو لم يكن موجودا من قبل. ودعا د.بدر الملا الجهات المعنية إلى ضرورة إعادة النظر في التعديلات لأنها إذا جاءت دون الطموح فستكون هناك مطالب ثانية وثالثة ورابعة بتعديلها، مؤكدا أن المادة 146 التي أضيفت للقانون خطيرة ولا بد من إعادة النظر فيها، وكذلك باقي المواد التي لن تكون في صالح السوق.

ودعا الملا كتلة صغار المساهمين للمضي قدما في خطواتهم للدفاع عن حقوق المساهمين، مشددا على ضرورة تنظيم العمل بطريقة مؤسسية تساعد في طلب البيانات والمعلومات عن الشركات، مطالبا على الجانب الآخر بأن تتحلى مجالس الإدارة بالشركات بقواعد النزاهة والشفافية وألا تسند الرئاسة بالشركة لشخص مجرم أو من عليه أحكام قضائية.

الشريعان: لا أحد أصبح مليونيراً من البورصة.. والجميع يبحث عن الستر

الناجم: «ميتا ستوك» يخدم صغار المساهمين بشكل كبير ويساعدهم في اتخاذ القرار السليم

القوانين الحالية.. لا تخدم صغار المساهمين

فيما اكد الرئيس التنفيذي لشركة «كي اي سي» للوساطة المالية ومستشار لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة فهد الشريعان ان القوانين الحالية لا تخدم صغار المساهمين بل في صالح الكبار في الجمعيات العمومية، لافتا الى ان التشريعات تنبع من الممارسة والتي توضح السلبيات التي تحتاج الى تعديل. وأوضح الشريعان ان التداول في البورصة يعد لعبة ناعمة في حال وجود قوانين منظمة وملزمة ولكنها تكون خشنة في حال غياب التشريعات، مشيرا الى ان تلك المشكلة ليست فقط في الكويت بل في كل الدول العربية ولذا لا نجد من يذهب للجمعية العمومية ليدافع عن حقه بالقانون ولهذا فنحن نحتاج الى رقابة مزدوجة من المستثمر وكذلك من الجهات الرقابية.

وقال اننا لم نر يوما محاسبة او محاكمة متنفذ او مسؤول في شركة عند مخالفته للقانون على مدار 60 عاما فالجميع شرفاء دون النظر الى أموال الناس التي تبخرت دون سابق انذار، بل انه يحصل على مكافآت و«بونص» ويكسب والصغار يخسرون بل اننا اصبحنا نرى «جروبات» تدخل على الشركات ويتم الاستيلاء على أصولها وتتركها وتدخل على شركات اخرى.

واشار الشريعان الى ان كل مساهم يعمل وحده ولذا لا بد ان نتجمع معا ككتلة واذا لم يذهب المساهم الى العمومية فيمكن عمل توكيل لمحاسبة مجالس إدارات الشركات وعدم الاكتفاء بالصمت الذي أدى الى ضياع الشركات.

وأضاف الشريعان ان غالبية المتداولين والمساهمين في السوق أصبحت لديهم خبرات متراكمة ولذا يجب نقلها الى الشباب الذين يدخلون السوق ويتم استغلالهم كقرابين في التداولات من قبل البعض ما يؤدي الى خسارتهم أموالهم، موضحا ان هناك بديهيات لا بد من تعلمها قبل التداول والاستثمار من خلال اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار ودراسة السوق والأسهم والتعرف على C.V الخاص بالشركات وذلك حتى تستطيع اتخاذ القرار السليم في التداول والاستثمار. وأشار إلى انه لا يوجد احد أصبح مليونيرا من البورصة، بل ان الجميع يبحث عن الستر خاصة في ظل المتغيرات التي تشهدها عمليات البيع والشراء وكذلك التأثيرات السياسية والاجتماعية، مشيرا إلى ان السوق اصبح مثل لعبة «الروليت» والمقامرة لجمع الفلوس دون فهم آليات السوق لتحديد متى تشتري السهم والقيمة التي تدخل عندها والربح المتوقع والقاع الذي تقف عنده.

من جانبه، اكد المحلل المالي وعريف الندوة عدنان الدليمي ان الندوة التي تنظمها كتلة حماية صغار المساهمين تعتبر جزءا من مسؤوليتها الاجتماعية والمهنية تجاه المجتمع وذلك للتعرف على حقوقهم وفقا للقوانين، بالإضافة الى العديد من انشطة منها عقد ندوات ودورات تدريبية لنشر الوعي الثقافي بين صغار المساهمين وتثقيفهم بالأمور المتعلقة بالشؤون المالية والقانونية للشركات وتوجيههم نحو المسلك القانوني اللازم الذي يمكنهم من الحصول على المعلومة وتزويدهم بالمشورة لاتباع أفضل الطرق المشروعة لضمان حقوقهم ومنع تلاعب وفساد في الشركات.

من جهته، قال مؤسس كتلة صغار المساهمين، امير المنصور، ان هناك انجازات تم تحقيقها بالتعاون مع مجموعة كبيرة من صغار المساهمين، ابرزها تغير بعض رؤساء مجالس إدارات الشركات، مبينا انه تم وضع ميثاق للكتلة يمنحها الحق في حضور الجمعيات العمومية لمناقشة اتخاذ القرار وحماية حقوق صغار المساهمين.

وفي ذات السياق، أكد مؤسس كتلة صغار المساهمين، خالد المنيع، ان هناك تعاون مستمر من اعضاء الكتلة لتحقيق نتائج ايجابية في بلوغ صوتهم لأصحاب القرار والجهات الرقابية للأخذ في الاعتبار بمتطلباتهم ومن أبرزها اعادة أموالهم التي ضاعت بين تقلب رؤساء مجالس الشركات وعدم نزاهة البعض منهم والتي كانت نتائجها تكبد صغار المساهمين أموالا ضخمة. وذكر المنيع ان تكاتف أعضاء الكتلة يتطلب دعم الجهات الرقابية لوقف الفساد والتجاوزات التي تحدث في الشركات.

وقال المحلل المالي، نواف العون ان هناك قصورا وتقاعسا من الجهات الحكومية في الرقابة على الشركات، موضحا أنه في عام 2008 وضعت وزارة المالية شروطا لانضمام الشركات المتعسرة تحت مظلة قانون الاستقرار إلا أنها لم تنطبق على غالبية الشركات التي تقدمت ورغم ذلك لم تتم محاسبة احد من مجالس الإدارات في هذه الشركات.

وطالب المحلل المالي ومدير الاستثمار في شركة الصالحية العربية، خالد الحربي، بضرورة تشكيل لجنة قانونية لوضع خطة لاسترداد اموال صغار المساهمين في الشركات المخالفة، مشيرا الى انه لابد من الاستفادة من نموذج فهد الراشد في حماية المال العام لاستعادة حقوق الصغار.

خصخصة البورصة

أما المحلل المالي ومقدم برنامج المؤشر بتلفزيون الكويت، عايد العنزي، فأشار الى ان الخسائر الأخيرة للبورصة تعود الى ان هناك من يسعى الى خفض قيمة البورصة قبل تنفيذ تخصيصها لتبلغ اقل الأسعار، مشيرا الى ان هناك من يحارب الصغار.

وقال المحلل المالي، نواف الشايع، ان صغار المساهمين أضاعوا حلالهم تحت مسمى انهم مضاربون وليست لهم علاقة بالشركة وبعد الخسارة قالوا انهم مستثمرون وذلك لان الكل متعلق بأسهمه ولا يعرف كيف الخروج منه، مشددا على ان تكتل صغار المتداولين سيساعد صغار المساهمين على استعادة حقوقهم.

من جانبه، قدم المؤسس والرئيس التنفيذي لمركز انفورميشن ايج لاستشارات تقنية المعلومات، د.صلاح الناجم، شرحا لبرنامج التداول والتحليل المالي والفني ميتا ستوك، مشيرا إلى أن هذا الاصدار يخدم صغار المساهمين بشكل كبير حيث يمكنهم من اتخاذ القرار السليم لدخول السوق في الوقت المناسب وكذلك لاتخاذ القرار بالخروج منه، داعيا صغار المساهمين الى ضرورة التعرف الى البرنامج الذي يضم بيانات ومعلومات لجميع الشركات المحلية والاقليمية والعالمية منذ 1995 حتى اليوم.

لقطات من الندوة

- أجمع المشاركون في الندوة على ان التعديلات التي تمت على 37 مادة في قانون هيئة أسواق المال لن تحقق الغرض منها في حماية حقوق صغار المتداولين بل ان اللجنة التي شكلها وزير التجارة قامت بسلقها.
- شدد المشاركون في الندوة التي شهدت حضورا كبيرا على ان هناك مسؤولية تقع على عاتق الجهات الرقابية في المساعدة في حماية حقوق صغار المساهمين بما يساهم في مساءلة رؤساء مجالس إدارات الشركات لإعادة مدخراتهم وحقوقهم المفقودة بالشركات المدرجة والتي تفوق نحو 20 مليار دينار.
- تضمنت الندوة محورين أساسيين حول تعديلات قانون أسواق المال وأثرها على حقوق المساهمين ودور المساهمين في حماية حقوقهم.

«برقان»: ندوة حول شؤون الخزينة لعملاء البنك

نظمت إدارة الإستثمارات والخزينة لدى بنك برقان مؤخرا ندوة حول شؤون الخزينة لعدد من عملاء البنك من الشركات والخدمات المصرفية الخاصة، وذلك في مقر بنك برقان الرئيسي. وتضمنت الندوة عرضا مفصلا عن الاتجاهات الأخيرة للعملات وتحليل نتائجها المحتملة في المستقبل قدمت من قبل بيتر فرانك، الرئيس العالمي لاستراتيجية الصرف الأجنبي لدى بانكو بيلباو فيزكايا أرجنتاريا، المجموعة المصرفية الرائدة.

وذكر أمين الخزينة بالوكالة في بنك برقان، عبدالله معرفي خلال كلمته الترحيبية أن فرانك يحظى باحترام كبير على الصعيد الدولي منذ انضمامه لمجموعة بانكو بيلباو فيزكايا أرجنتاريا في عام 2012، بالإضافة إلى تصنيفه الأول في مجال تخصصه من قبل وكالة بلومبرغ ورويترز واستطلاعات FX الأسبوعية. واستعرضت الفعالية، التي أقيمت على مدار يوم واحد وكانت بمنزلة منصة مثالية ليتواصل جميع المهتمين بالأمور المتعلقة بالتداول في العملات الأجنبية الى جانب طرق تطوير قطاع الخزينة، وبحث سبل تطبيق أفضل الممارسات في مختلف جوانب هذا القطاع من قبل فرانك الخبير الاستراتيجي في قطاع العملات الأجنبية. وتناول الحدث ثلاثة مواضيع مهمة عن العملات الأجنبية هي «اليورو: استمرار هبوطه عن حجم التيسير الكمي QE» و«الدولار الأميركي: صلابة وأمان وتفوق كلي، ولكن إلى متى؟» و«الليرة التركية: تقرير اقتصادي عن نظرته المستقبلية».

«جيان» تطلق مشاريع مصرية وتركية بمعرض العقارات الكويتية

أعلنت شركة جيان العالمية العقارية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية والذي تنظمه شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 9 إلى 12 مارس المقبل في الريجنسي.

وقال نائب المدير العام المبيعات في الشركة أحمد الصياد إن شركة جيان العالمية للتسويق العقاري تعد من الشركات الرائدة على مستوى الكويت والمنطقة وهي إحدى شركات السلام الخليجية للتطوير العقاري، وتأسست الشركة في عام 2008 لغرض ان تكون الذراع التسويقية لمشاريع المجموعة وكان لها دور ناجح في تسويق العديد من مشاريع المجموعة منها شاليهات الخيران وغيرها من المشاريع المحلية.

ولفت الصياد إلى أن الشركة تحرص على تكوين شراكة قوية مع شركات استثمارية وخبرات فنية متخصصة بغرض التطوير والاستثمار لمنتجات عقارية مختلفة ومتنوعة.

وبيّن ان الشركة تقدم باقة من الحلول المتكاملة لتسويق وإدارة المشاريع العقارية بمفاهيم تناسب احتياجات ورغبات السوق، كما تحرص على جودة الخدمات وتطويرها وتميزها وطرح فكر جديد للسوق المحلي والإقليمي.

وتابع «تعمل الشركة على تسويق وابتكار الحلول العقارية من خلال توفير فرص سكنية مميزة بصيغ مبتكرة من مختلف الأسواق، وبأسعار مناسبة وعائد استثماري مجد، ضمن إطار عمل مؤسسي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية».

وأكد الصياد أن فلسفة الشركة قائمة على معرفة اهتمامات ومتطلبات عملائنا، فكان مركز اهتمام العاملين في الشركة هو توفيرها ما يتلاءم ويحافظ على حقوق وديمومة العلاقة. ولفت إلى أن الشركة ستطرح خلال المعرض مشروعا في البحرين عبارة عن مجمع سكني متكامل الخدمات في أهم مناطق البحرين للاستثمار العقاري وهي منطقة البسيتين التي تتميز بقربها من المطار وتبعد دقائق معدودة عن منطقة السيف.

وتابع: تطرح الشركة أيضا مشروعا في جمهورية مصر العربية وهو عبارة عن مشروع فندق ومنتجع الزمردة في مرسى علم، التي تعتبر من أهم المدن السياحية بالبحر الأحمر، حيث أصبحت مدينة عالمية وبها منتجع بورت غالب الشهير، وأيضا قريبا من المناطق الأثرية مثل مدينة الاقصر وأسوان. مما يشجع على سياحة رحلات اليوم الواحد وأيضا ذات شهرة واسعة بسياحة الدايفنج وتمتعها بجو معتدل على مدار العام ونسبة الاشغال الفندقي على مدار العام تتخطى الـ 70٪، حيث يتمتع فندق الزمردة باطلالة خلابة على ساحل البحر الأحمر مباشرة وعلى بعد خطوات من أكبر ميناء ومرسى يخوت، ويضمن المالك تأجير وحدته الفندقية على مدار 5 سنوات قادمة بعائد 9٪ سنويا مع إمكانية استخدام هذا الجناح والتمتع بسحر المكان.

وبيّن الصياد ان الشركة ستطرح أيضا مشروعا في تركيا في منطقة سيلفري حيث الاطلالة الساحرة على بحر مرمرة يقف شامخا منتجع الرويال سيتي وهو منتجع قلل للباحثين عن الرفاهية والتمتع بسحر الاطلالة، حيث كل قيلا مقامة على مساحة أرض 500 متر ومساحة مبان 450 مترا ذات تشطيب عالي الجودة والمشروع جاهز للتسليم فورا.

وأكد الصياد على ان الشركة تقوم حاليا بدراسة مجموعة من المشاريع في كل من بريطانيا وأميركا وتركيا والمغرب ومصر والبوسنة، حيث تختار ما يتناسب مع احتياجات عملائنا، كما تتوجه الى فتح أسواق جديدة بعد افتتاح فرعها في قطر، حيث انه من المخطط افتتاح أفرع للشركة في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين خلال هذا العام.

أحمد الصياد

الهاجري: تشييد مبنى جديد لـ «المحاسبين والمراجعين»

قال مرشح القائمة المهنية لانتخابات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ضاري علي الهاجري أن القائمة وضعت مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي ستعمل على تنفيذها وتحقيقها على أرض الواقع حال فوزها بانتخابات مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الانتخابات المزمع إجرائها خلال الجمعية العمومية للجمعية في الأسابيع القليلة المقبلة. واعتبر الهاجري أن من أبرز الأهداف هو بناء مقر جديد للجمعية بما يتناسب والأغراض التي أنشئت من أجلها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، مبينا أن الإستراتيجية التي وضعتها القائمة المهنية لتنفيذ هذا الهدف تتلخص في تكريس الجهود المكثفة حول الانتهاء من ترسية مشروع المبنى الجديد للجمعية ضمن فترة زمنية محددة مع مراعاة توفير التمويل اللازم لإنشاء المشروع. وأكد الهاجري عزم القائمة على بذل الجهود كافة والتواصل مع مختلف الجهات المعنية بموضوع ترسية مشروع مبنى الجمعية الجديد وتسريع العملية كي يتسنى الوصول إلى تشييد مبنى جديد يتناسب مع التزايد المطرد في عدد أعضاء الجمعية العمومية ونشاطات الجمعية الاجتماعية والمهنية، خصوصا أن تلك النشاطات المتعلقة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة على الصعيد المحلي والإقليمي من خلال عقد واستضافة ندوات ومحاضرات ونشاطات تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية على حد سواء.

ضاري الهاجري

وأشار الهاجري إلى وجود عدد من المقترحات والآليات والتصورات التي تناقشها القائمة المهنية في موضوع تمويل بناء المقر الجديد للجمعية كي يتسنى الوصول الى أفضل السبل والطرق للحصول على التمويل الكافي لتشييد هذا المقر الحيوي.

وشدد على أهمية وجود مقر جديد للجمعية يضم العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة ويعمل من أجلهم ويجمع طاقاتهم بما يحقق حاجاتهم ويساهم في تنظيم جهودهم لخدمة المهنة ونشر الثقافة المهنية على كافة الأصعدة بما يعود بالفائدة على الكويت. وأكد أنه حال فوز القائمة بالانتخابات فانها ستعمل على التوافق مع أعضاء الجمعية جميعا في المواضيع الإستراتيجية الخاصة بالجمعية بما فيها المقر الجديد للجمعية كونه موضوعا بالغ الأهمية ويطال كافة الأعضاء العاملين والمنتسبين للجمعية والعاملين أيضا في هذه المهنة.